التنافس الدولي على إدارة واستغلال المشاعات العالمية: دراسة حالة القطب الجنوبي

International competition for the management and exploitation of global commons: A case study of Antarctica

م.م. مروان محمد عبود

كلية العلوم السياسية – جامعة الأنبار

marwan.m.a@uoanbar.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١١/١٥ تاريخ قبول النشر ٢٠٢٦/١/٢١

الملخص:

تنطلق هذه الدراسة في البحث حول زيادة التهديدات التي أصبحت تحيط بالمشاعات العالمية التي بدأ يدور الإهتمام حولها نتيجة لإحتوائها على موارد ضخمة، ومن أهم هذه المشاعات هي منطقة القارة القطبية الجنوبية. وتبحث هذه الدراسة في تحول القارة القطبية الجنوبية بوصفها مشاعاً عالمياً من ساحة للتجارب والاستكشافات العلمية إلى بؤرة للتنافس الجيوسياسي الحديث والمقيد بمجموعة من القوانين التنظيمية. إذ على الرغم من وجود معاهدة تنظيمية وهي اتفاقية القطب الجنوبي لعام ١٩٥٩، والتي تنظم عملية الحوكمة في هذا الجزء من العالم، إلا إنّ الإندفاع الدولي تجاه هذه القارة يحاول الإلتفاف حول هذه المعاهدة.

تحاول هذه الدراسة أيضاً أنّ تكون حجر الأساس في تسليط الضوء على الرغبات الدولية في الإندفاع والتنافس حول أراضي هذه القارة، وتقاسمها لا سيما بين الدول التي ترى بأنها تمتلك الحقوق السيادية فيها، وهذا التنافس والإندفاع يرافقة الإستفادة من التغير المناخي الذي فتح طرقاً بحرية جديدة واراضي صالحة للاستغلال مما يشكل تهديداً أخر للحوكمة القانونية في القارة، ويترافق الاندفاع والتنافس الدولي حول باقي المشاعات مثل أعالي البحار، والفضاء الخارجي إذ بدأ بالتطور وبمستويات متقدمة جداً، بالتالي ليس من المعقول بقاء القطب الجنوبي بعيداً عن ذلك، كما ترى هذه الدراسة بأن مجرد النقاشات حول هذه القارة من قبل الدول التي تدعي السيادة أو أصحاب المصالح من غير هذه الدول هو بحدّ ذاته محاولة للظفر بما تخفيه هذه القارة من موارد معدنية مهمة وطرق بحرية جديدة.

الكلمات المفتاحية: التنافس الدولي، المشاعات العالمية، التراث الإنساني المشترك، القارة القطبية الجنوبية، اتفاقية القطب الجنوبية لعام ١٩٥٩، التعدين.

Abstract:

This study begins by examining the increasing threats surrounding global commons, which have garnered attention due to their vast resources, most notably Antarctica. It explores the transformation of Antarctica, as a global commons, from a site of scientific experimentation and exploration into a focal point of modern geopolitical competition, constrained by a set of regulations. Despite the existence of

a strict treaty—the 1959 Antarctic Treaty—which governs the management of this part of the world, the international rush towards the continent attempts to circumvent this treaty. This study also attempts to be the cornerstone in highlighting the international desires to rush and compete over the lands of this continent, and to divide them, especially among the countries that see that they have sovereign rights over them. This competition and rush is accompanied by taking advantage of climate change, which not only removes the ice from the lands of the continent, but also removes with it the legal cover that protects it as a global common outside the scope of national sovereignty, especially since the international rush and competition over the rest of the commons, especially the high seas and outer space, has begun to develop at the highest levels, and it is not reasonable for the South Pole to remain far from that. This study also sees that the mere discussions about this continent by countries that claim sovereignty or the stakeholders from other than these countries is in itself an attempt to seize what this continent hides of important mineral resources and new sea routes.

Keywords: International competition, Global Commons, Common Human Heritage, Antarctica, 1959 Antarctic Convention, Mining.

المقدمة:

إن السعي لاستغلال الثروات ولا سيما المعادن والنفط وجميع أشكال مصادر الطاقة يضاف دفع الدول إلى توسيع نطاق بحثها في هذا الكون للوصول إلى الاكتفاء، وكان من بين المناطق التي تركزت عليها أطماع الدول هي أعالي البحار، القارة القطبية الجنوبية، القارة القطبية الشمالية، الفضاء الخارجي. تشترك هذه المناطق جميعها باستثناء القارة القطبية الشمالية بأنها مشاعات عالمية أيّ بمعنى إنها تراث انساني مشترك لا يحق لدولة ادعاء حق السيادة عليها.

التدافع لاستغلال ثروات القارة القطبية الجنوبية كان دائما ما يفشل بسبب وجود إطار قانوني يمنع الدول من الاستغلال التجاري والاقتصادي لموارد القارة، وغالباً ما يكون العمل في القارة لأغراض البحث العلمي فقط من خلال ما يعرف بالدبلوماسية العلمية والتي تجمع الدول والمنظمات على نطاق واسع على ارض القارة بهدف إجراء التجارب والأبحاث في نطاق علمي لخدمة المصالح البشرية.

لكن ليس بالضرورة إن الدول سوف تتقبل الوضع الراهن، فهناك سلوكيات مدفوعة بالمصلحة القومية للدول باجراء الاستكشافات والتنقيبات في محيط القارة والعمل على استغلال مواردها لا سيما الثروة السمكية عن طريق مصائد الأسماك وغير ذلك، هذا التوجه الطموح للدول كشف عنه التغير المناخي في القارة التي بدأت تفقد مساحات شاسعة من غطائها الجليدي كاشفة عن طرق بحرية جديدة وامكانيات يمكن استغلالها. تحاول هذه الدراسة إعطاء ملامح التنافس الدولي القادم وشكل عمليات الحوكمة المطبقة في القارة في محاولة لفتح المجال لدراسات معمقة أكثر في المستقبل.

الإشكالية: تنطلق إشكالية هذه الدراسة من البحث في التناقض الواضح بين وجود إطار قانوني دولي ينظم القارة القطبية الجنوبية ويقيد من عملية الإستغلال لمواردها، وبين استمرار سعي الحثيث للدول في تعزيز تواجدها ونفوذها في القارة، وهذا يسلط الضوء على حدود وفاعلية هذا الإطار في مواجهة المتغيرات الدولية في الوقت الراهن.

كما تطرح هذه الإشكالية تساؤلات حول مستقبل القارة في ظل تصاعد التنافس الدولي على مواردها وموقعها المميز لا سيما في ظل تسارع التغيرات المناخية، وصعود الاحتمالات بشأن تراجع الالتزام بالمعاهدات الدولية.

وانطلاقًا من ذلك، يتمحور **التساؤل المركزي** للدراسة حول:

((إلى أي مدى تستطيع الحوكمة العالمية الحالية للقارة القطبية الجنوبية توفير حماية فعّالة ومستدامة لها من الاستغلال والتنافس على مواردها؟))

الفرضية: تفترض هذه الدراسة أن نظام الحوكمة القطبية بشكلة الحالي يتمتع بقدرة محددة نسبياً ومشروطة على حماية القارة القطبية الجنوبية ضمن الإطار القانوني القائم، ولا سيما حتى عام ٢٠٤٨ الذي يُمثل نقطة مفصلية في إمكانية إجراء تعديلات على بعض الملاحق الخاصة بمعاهدة القطب الجنوبي لعام ١٩٥٩. إلاّ إنّ هذه القدرة تكون مرتبطة باستقرار الظروف المناخية والسياسية التي أُنشئت في ظلها المعاهدة، وهو ما يعني إنّ استمرار فاعلية هذه المعاهدة بعد هذا التاريخ نقطة تساؤل في ظل تسارع التغيرات المناخية، وتنامي التنافس الدولي على الموارد، وتزايد أنماط السلوك الدولي التي تتجاوز أو لا تحترم الإلتزام بالمعاهدات الدولية.

المنهجية: تعتمد هذه الدراسة على منهجية تجمع بين **المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة**، من أجل الحصول على فهم أعمق لطبيعة المشاعات العالمية وتحليل آليات حوكمتها، مع اتخاذ القارة القطبية الجنوبية نموذجاً للدراسة.

ويُستخدم **المنهج التحليلي** في هذه الدراسة لتحليل الإطار النظري والقانوني للمشاعات العالمية، من خلال القيام بمراجعة الأدبيات الأكاديمية، والمعاهدات الدولية، والوثائق الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة. ثم القيام بتحليل شامل بهدف معرفة الفاعلين والادوار التنظيمية في القارة واساليب الحوكمة والإدارة.

كما تعتمد هذه الدراسة على **منهج دراسة الحالة** عبر تحليل القارة القطبية الجنوبية بوصفها حالة تطبيقية للمشاعات العالمية، وذلك من خلال معايير محددة تشمل الإطار القانوني الناظم لها، وأساليب إدارة الموارد، ومستوى التعاون الدولي والدبلوماسي، واخيراً أبرز التحديات السياسية المستجدة.

وتعتمد الدراسة على مصادر متعددة وموثوقة، تشمل الاتفاقيات الدولية والتقارير الرسمية والدراسات العلمية المحكمة، مع استخدام التحليل لربط النصوص القانونية بالممارسات الفعلية، بما يعزز من الطابع التحليلي والمنهجي للدراسة بشكل عام.

الهيكلية: تم تقسيم هذه الدراسة إلى اربع محاور أساسية تغطي الدراسة بشكل منطقي وتعطي إجابات حول إشكالية الدراسة وهي بالشكل التالي:

المبحث الأول: المشاعات العالمية: إطار نظري ومفاهيمي.

المبحث الثاني: التنافس والاندفاع الدولي حول المشاعات العالمية.

المبحث الثالث: التنافس الدولي حول القارة القطبية الجنوبية.

المبحث الرابع: مستقبل القارة القطبية الجنوبية: سيناريوهات التعاون الدولي ومجالات التنافس الجيوسياسي

المبحث الأول: المشاعات العالمية: إطار نظري ومفاهيمي

أصبحت مناطق المشاعات العالمية منطقة جديدة للتنافس الدولي، ويعود جزء كبير من هذا التنافس إلى البحث عن الموارد الطبيعية، وتأكيد القوة العالمية، والبحث عن فرص جديدة للتنمية الاقتصادية، وأصبح الاستثمار الدولي في المشاعات العالمية في الغالب ذو صفة تنافسية، فتحرص الدول على حيازة السبق في الاستغلال والاستثمار والتعدين فيها، بعد أن كانت هذه المناطق متاحة لجميع الدول أصبحت نتيجة للتنافس مناطق لادعاء السيادة والاستحواذ عليها[١].

وتشمل مناطق المشاعات العالمية أعالي البحار، القارة القطبية الجنوبية، الغلاف الجوي، الفضاء الخارجي، وهي مجالات ومناطق موارد تقع خارج السيادة الوطنية للدول، وكان الوصول اليها متعذراً، ولكن مع التقدم التكنولوجي أصبحت هذه المشاعات نقطة مهمة في العلاقات الدولية وأصبحت حلقة مهمة للتنافس والتعاون بين الدول [٢]. ويدخل البعض في المشاعات العالمية القارة القطبية الشمالية، والحيتان في الموجودة في المحيطات ونظام المناخ، والهواء، والبذور، والفضاء الالكتروني، والجينوم البشري [٣].

وتعرف **المشاعات العالمية** حسب تعريف الأمم المتحدة "بأنها تلك الأجزاء من الكوكب التي تقع خارج نطاق الولاية الوطنية، والتي يمكن لأي دولة الوصول إليها" [٤]. بينما عرفها بعض العلماء "بأنّها تلك الموارد التي لا تملك أي دولة حق ادعاء السيادة الوطنية عليه" [٥].

وما يلاحظ على هذا المفهوم بأنه غير متبلور وناضج، فلا زال هناك غموض في التعاطي معه، فعالم السياسة **(باري بوزان)** يرى بأنّ الفضاء الخارجي والبحار هي ما توصف بالمشاعات، بينما يعتبر بوزان بأن المجال الجوي ينتمي إلى الدول الواقعة تحته [٦]. وهو ما يتناقض مع الأمم المتحدة التي تَعدّ المجال الجوي بأنه أحد عناصر المشاعات العالمية. ويمكن فهم المشاعات العالمية بأنها "المناطق الدولية التي تحتوي على موارد عالمية، وهذه الموارد إما يتم الاستيلاء عليها كما هو الحال في مصائد الأسماك في أعالي البحار من قبل الدول والشركات، أو موارد تعتبر من ضمن التراث المشترك للإنسانية مثل الاستكشافات على سطح القمر " [٧].

وقبل الاسهاب في تفاصيل المشاعات العالمية لا بد من تسليط الضوء على التداخل بين مفهوم المشاعات العالمية ومفهوم **التراث المشترك للإنسانية**، فالمفهومين بشكل عام يبدوا إنّهما متداخلان، إلا إن ذلك ليس دقيقاً بشكل كامل، ويتجلى الفرق بينهما في نقطتين مهمتين. أولهما إن مفهوم المشاعات العالمية

يتناول ذات موضوعات التراث المشترك للإنسانية لكن من جانب اقتصادي، أيّ انها مجالات الموارد التي لا تقع ضمن حدود السيادة الوطنية، بينما يغلب صفة التنظيم القانوني على مبدأ التراث الإنساني المشترك من حيث تنظيمها استغلالها واستعمالها. إذ إن ظهور مفهوم التراث المشترك كان بالأساس يعود الى مطالبات سفير مالطا في الأمم المتحدة **(ارفيد باردو)** من أجل إعتبار قاع البحار والمحيطات خارج حدود السيادة الوطنية في عام ١٩٦٧[٨]. وثانياً إن المشاعات العالمية بجميع أنواعها هي تابعة أو جزء من التراث المشترك للإنسانية [٩]. أيّ إن التراث المشترك للإنسانية تشمل أنواع مثل الفنون، والرسومات، والموسيقى، والجينوم البشري، والفضاء السيبراني، وهي مجالات لا تدخل ضمن المشاعات العالمية.

وتعاني المشاعات العالمية من مشاكل عديدة في التنظيم، أبرزها الأطر القانونية التي تحكمها معقدة وقديمة، ولا تأخذ بعين الاعتبار التطورات المتسارعة التي لا توجد في الأطر القانونية الموجودة حالياً [١٠]. هذا يعني إن هناك ضعف في الحوكمة العالمية لهذه المشاعات، التي تحتاج الى تطوير القواعد التنظيمية الخاصة بها. خصوصاً إن التطور التكنولوجي جعل كثيراً من المشاعات العالمية عرضة للأفراط في الاستهلاك والتدهور في الاستخدام [١١]. وأبرز معايير الحوكمة في تنظيم المشاعات العالمية هي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومعاهدة القطب الجنوبي، واتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ، ومعاهدة استخدام الفضاء الخارجي [١٢].

ويعود سبب التدهور في حوكمة المشاعات العالمية إلى إنها كبيرة وتغطي العالم بأكمله، ومعقدة المراقبة، فضلاً عن ذلك ان الكيانات التي تتعامل مع هذه المشاعات متنوعة ولها مصالح مختلفة، ومن الصعوبة الوصول إلى اتفاق حاسم بشأنها بشكل جديّ [١٣].

ويعود جزء من مشاكل إدارة وتنظيم المشاعات العالمية إلى إنها كانت متاحة للجميع في وقت ما، وكان الوصول إليها متاح ويمكن استغلالها، طالما إنها تتميز بالوفرة، إلاّ إنهُ عندما أصبحت بعض المشاعات نادرة أو مهمة أو تنافسية فقد أحدثت مشاكل متعددة في الإدارة والتنظيم بين الدول [١٤]، كما يُلاحظ إن مناطق المشاع العالمي وإنّ كانت مِلك مشترك بين الجميع، إلا إنها أصبحت حكراً على الدول الصناعية التي تمارس ضغوطاً كبيره من أجل الإنفراد بإستغلال هذه المناطق بعيداً عن الدول النامية التي لا تستطيع الولوج إلى المشاعات العالمية جميعها[١٥].

ويتمّ في الوقت الحالي تنظيم المشاعات العالمية وإدارتها طبقاً لعدد محدد من الأطر والتنظيمات القانونية التي تتصف بعضها بالقدم. ومن أهم المشاعات العالمية التي أصبحت عُرضة للتنافس الدولي:

١. **أعالي البحار**: بدأت فكرة تحويل أعالي البحار إلى المشاع العالمي عندما تمّ المطالبة بتحويل قاع البحار، والمحيطات الى مناطق تشترك فيها جميع البشرية. وبدأت هذه المطالبات من سفير مالطا في الأمم المتحدة **(ارفيد باردو)**، وقد تمّ وضع ذلك في إطار قانوني يضمن المشاعات المشتركة عن طريق معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار، الذي اعتبر البحار والمحيطات وباطن ارضها خارج الحدود الوطنية للدول، وتم وضع نظام قانوني يحكم استغلال هذا المنطقة [١٦].

٢. **الفضاء الخارجي:** يعد الفضاء الخارجي أحد المشاعات العالمية المتاحة لجميع دول العالم. وقد اكدت على ذلك معاهدة الفضاء الخارجي التي عقدت في عام ١٩٦٧ التي استبعدت التملك الوطني وادعاء السيادة عليه سواء نتيجة للاستعمال أو وضع اليد أو لاي سبب أخر [١٧].

٣. **القارة القطبية الجنوبية:** لقد بدأت القارة القطبية الجنوبية بالتحول نحو المشاع العالمي عندما تم اعتبارها منطقة غير عسكرية منذ القرن الماضي. فقد تحقق ذلك عن طريق معاهدة القطب الجنوبي لعام ١٩٥٩ التي اكدت على الجانب السلمي ونزع السلاح في المنطقة القطبية، واعتبرت هذه المنطقة التي تشكل ما نسبته (٧٪) من الكوكب مشاعة للعالم للاستخدام السلمي واجراء التحقيقات والتجارب العلمية فيها [١٨].

٤. **المجال الجوي:** إذا كان المجال الجوي يتم أدارته بالتشارك بين الدولة التي يقع اقليمها تحت طبقاتة وبين حق حرية الملاحة الجوية [١٩]. فإن ذلك لا يعني إن طبقات المجال الجوي لا تصنف ضمن المشاعات العالمية، بل هي جزء أساسي من هذه المشاعات وتم تنظيمها بشكل أساس في اتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤. وتعود معظم ادعاءات السيادة حول المجال الجوي من قبل الدول الاستوائية المستفيدة من المجال الجوي بشكل أساس.

تشترك هذه المشاعات بصفة واحدة وهي إنها ذات موارد اقتصادية هائلة واستخدامات متنوعة شكلت محوراً للتنافس بين الدول ومدخلاً لحالة تنافس جيو اقتصادي من أجل الظفر بالثروات التي يمكن الاستفادة منها. فأصبح التنافس على المشاعات العالمية بشكل أساس يقوم على الموارد المتناقصة لدى الدول، ولأن المشاعات خارج حدود سيادتها فقد أصبحت الدول التي تطمع بنطاق المشاعات بإدعاء السيادة عليها أو حق الاستخدام المزدوج للمشاعات من أجل الثروات والموارد، وقد عجل التغير المناخي بزيادة هذه الاطماع خصوصاً في مناطق القطب الجنوبي، ومناطق الغابات المطيرة حول العالم، فضلاً عن ظهور مشاعات جديدة مثل الفضاء الالكتروني الذي أصبح محور اهتمام عالمي من أجل السيطرة عليه والاستفادة من مميزاته.

المبحث الثاني: التنافس والاندفاع الدولي حول المشاعات العالمية.

شهدت السنوات الأخيرة تحولات هيكلية واسعة في ديناميكيات السياسة الدولية، فقد شهدت صعود قوى جديدة وانحدار أخرى، فضلاً عن ظهور الاعتماد المتبادل والعولمة بين البلدان وهو ما أدى إلى إعادة تشكيل السياسة العالمية مع طابع تنافسي جديد أعاد التركيز على أهمية الجغرافيا السياسية التي تشكل عصبها المشاعات العالمية [٢٠].

ومع دخول العالم مراحل جديدة من مستويات الحوكمة الداخلية والخارجية وظهور فاعليين دوليين جدد مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية وجماعات الضغط [٢١]، فضلاً التطور التكنولوجي وإمكانية وصول الانسان إلى قاع المحيطات، والى الفضاء الخارجي وقدرته على استكشاف المناطق المتجمدة في القطب الجنوبي، أصبحت مسألة التنافس حول المشاعات العالمية متوقفة على

الوقت في دخول هذا النطاق التنافسي الجديد. فضلاً عن ذلك أدت التنمية الاقتصادية المتسارعة وما رافقها من زيادة في التجارة الدولية إلى زيادة الضغط على هذه المشاعات، ولأنها متاحة أمام جميع الدول فقط اثارت عملية إدارتها واستخدامها على إجراءات متنوعة من التعقيد لاستيعاب مصالح ومسؤوليات الدول والمنظمات والشركات التي ترغب في استغلالها [٢٢].

عززت التنافسية الدولية في مناطق المشاعات العالمية من وجود المصالح المتضاربة، فعلى سبيل المثال التنافس بين روسيا والولايات المتحدة والصين حول استكشاف القطب الجنوبي والشمالي والسيطرة على الممرات البحرية تزايد نتيجة للتنافس حول هذه المنطقة المشاعة عالمياً والمهمة استراتيجياً. كما يلعب التنافس الدولي حول المشاعات العالمية مثلما يجري التنافس الدولي حول السيطرة على المحيطات واعالي البحار، لأنها تلعب دوراً مهما في ربط قارات العالم وتسهل ما يقرب (٩٠٪) من التجارة العالمية، بالإضافة إلى أهميتها في الاتصالات لأنها تحتوي على الكابلات التي تشكل جزءاً مهماً من البيانات الرقمية؛ لذلك يزداد التنافس حول السيطرة عليها باعتبارها مصدراً جيو إستراتيجي مهم [٢٣].

كما إن هذا التنافس أوجد حالة الصراع حول المشاعات العالمية، ومما زاد من حالة التنافس والصراع هو المعاهدات غير المتكافئة، وادعاءات السيادة على المشاعات، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث حالات من التنافس على مستوى الجهات الحكومية وغير الحكومية للاستفادة من المشاع [٢٤]. وانعكست هذه على إساءة استخدام المشاعات العالمية فنشأت تقييدات حول حرية الوصول والممرات الامنة، وضعف الاتصالات والمصالح المالية، النشاطات الخاصة بتهريب المخدرات والأسلحة، وانعدام الأمن وغير ذلك [٢٥].

وتكون حالة التنافس الدولي في المشاعات على أعلى المستويات عندما تسعى الجيوش الوطنية الوصول لهذه المشاعات لتحقيق أهداف أمنية خارج سيطرتها السيادية، وتسعى الجهات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية إلى الوصول لهذه المشاعات من أجل التجارة، وهذا يمكن أن يعزز الجانب التعاوني، لكن تعارض المصالح يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاضطرابات فيما بين المعنيين [٢٦].

كما انتقل التنافس الدولي من التصارع حول مصادر الطاقة والتمدد الجغرافي وغيره من الطرق التقليدية للتنافس الدولي إلى أعماق المشاعات العالمية، فانتشرت حركات التعدين في قاع المحيطات والبحار خصوصاً في المحيط الهندي والاطلسي. ومن أبرز الدول التي تتنافس في مجال التعدين البحري هي الصين وروسيا والهند، والدول الجزرية الصغيرة مثل ناورو التي انطلقت ايضاً في هذا المجال التنافسي الذي تسعى من خلاله الى زيادة إيراداتها المالية السنوية عن طريق الشركات الخاصة، في ذات السياق يقدر الاتحاد الأوروبي نمو المبيعات السنوية لتعدين المعادن البحرية الى حوالي (١٠) مليار يورو وذلك بحلول عام ٢٠٣٠ وهي نسبة سوف تستمر بالارتفاع في ظل منح السلطة الدولية لقاع البحار لمزيد من التراخيص في مجال التعدين في قاع البحار [٢٧].

ومن الأثار السلبية للتنافس الدولي حول المشاعات العالمية إنّهُ أوجد ما يعرف بمأساة المشاعات العالمية، وتعني إن الموارد العالمية المشتركة يتم استغلالها دون تنظيم صحيح وبشكل مفرط، ودون الاهتمام بحقوق الأجيال البشرية القادمة في الاستفادة من هذه المشاعات [٢٨]. فعلى سبيل المثال تواجه المحيطات أخطار تتمثل بالصيد غير المشروع والتلوث الذي تخلفه السفن وتدمير الموائل الطبيعية، وقتل الحيتان، ومخلفات التعدين البحري وما ينتج عن ذلك من تدمير النظم الايكولوجية، وهذا الوصول المفتوح إلى المحيطات يقود الى مزيد مما يعرف بمأساة المشاعات [٢٩].

ويرى عالم الاحياء الأميركي **(غاريت هاردين)** إن مأساة المشاعات العالمية إن تعظيم المكاسب الفردية في عالم محدود الموارد سوف تدمر المشاعات العالمية، وإن حرية المشاعات ليست الا عملية جلب الخراب والتدمير لها [٣٠]. كما يؤمن **(غاريت هاردين)** أن مأساة المشاعات توجد في المشاعات غير الخاضعة للتنظيم، وخصوصاً في المشاعات واسعة النطاق وهذا ما ينطبق على غابات الامازون في أمريكا الجنوبية، والغابات المطيرة في إندونيسيا، والغلاف الجوي، وهذا ما يفسر لماذا ايضاً بعض المشاعات العالمية بشكل أفضل من غيرها وهنا يدخل دور التنظيم في ادارتها والحفاظ عليها [٣١].

ومن الاثار الأخرى لتدهور المشاعات العالمية هو ما اثارة التلوث البيئي للتغير المناخي من تنافس جديد حول المشاعات العالمية، وخصوصاً في المناطق القطبية. فقد وصلت الملوثات البشرية التي يتم القاؤها في المشاعات البحرية إلى مختلف مناطق العالم ومن ضمنها مناطق نائية ومعزولة مثل القطب الجنوبي، مما يؤدي إلى تدمير النظام البيئي الهش الموجود هناك، وهذا ما ينعكس على البيئة والمناخ [٣٢].

إن التنافس الدولي حول المشاعات لا بد أن يصنع صراعات عسكرية، وقد بدأت بشكل دقيق منذ (حرب فوكلاند) بين بريطانيا والأرجنتين في عام ١٩٨٢. فقد اعتبرت معاهده القطب الجنوبي ان جنوب خط (٦٠) في القارة القطبية الجنوبية منطقة للاستخدام السلمي والبحث العلمي فقط [٣٣]. ويعود أصل النزاع هو ادعاء السيادة في مناطق تقع في القارة القطبية الجنوبية بين تشيلي والأرجنتين، التي تدعي سيادتها على مناطق معينة ترى إنّها ورثتها من الاستعمار الاسباني فضلاً عن وجود ادعاءات بالسيادة على بعض الأراضي من جانب بريطانيا التي تحتفظ بمناطق معينة في تلك المنطقة مثل (جزر فوكلاند) (جزر مالفيناس) [٣٤]. وبالرغم من تنظيم معاهدة القطب الجنوبي للوضع السلمي والمشاع للمنطقة، إلّا إن الاطماع في أراضي القطب الجنوبي متزايدة ومن الممكن أن تسبب مزيداً من النزاعات العسكرية خصوصاً إن التغير المناخي كشف عن ثروات سمكية ومعدنية هائلة تحتضنها مناطق القطب الجنوبي أو الجرف القاري له.

أما أبرز الاثار الاقتصادية للتنافس الدولي حول موارد المشاعات العالمية هو التأثير الطردي بين النشاط الاقتصادي المتزايد وتدمير المشاعات العالمية، ونستدل على ذلك بحسب أخر التقارير العلمية التي طرحتها منظمة التعاون والاقتصادي والتنمية في عام 2024 بأنّ أكثر ثلاث اقتصاديات تدميراً للمشاعات العالمية هي الصين، الولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد الأوروبي، كذلك جاءت منظمة التعاون الاقتصادي والتعاون كأكثر تجمع اقتصادي مدمر للمشاعات العالمية، وجاءت منطقة جنوب

الصحراء الافريقية كأقل المناطق تدميراً للمشاعات العالمية، وذلك يرتبط بقلة نشاطها الاقتصادي عالمياً من حيث الاستهلاك والإنتاج الصناعي، وهذا يؤشر بشكل واضح على إن الدول الصناعية هي الأكثر خطورة على المشاعات حول العالم[٣٥].

المبحث الثالث: التنافس الدولي حول القارة القطبية الجنوبية

أصبحت الأراضي الواقعة جنوب خط العرض (٦٠) والمعروفة بإسم القارة القطبية الجنوبية ميدان جديد للتنافس الدولي. وتتمسك سبعة أطراف دولية بمطالبات إقليمية في أراضي القارة، على الرغم بأنهُ لا يتمتع أيّ طرف منهم بإعتراف عالمي [٣٦]. وتحكم القارة القطبية الجنوبية دولياً من خلال معاهدة القطب الجنوبي لعام ١٩٥٩ التي تقوم على نزع السلاح من خطوط العرض الواقعة تحت خط عرض (٦٠) درجة جنوباً، كما ترسي نظاماً قانونياً قائماً على القواعد، وعلى السلام والتعاون الدولي والعلم. كما وقعت (٥٤) دولة على معاهدة القطب الجنوبي، منها (٢٩) دولة تُساهم في حوكمة القطب الجنوبي، وسبع دول تُطالب بأراضٍ، ودولتان تحتفظان بحق المطالبة هما روسيا والولايات المتحدة الامريكية [٣٧]. لقد دفع التنافس النيو ليبرالي بين الدول الى التنافس حول الموارد المشتركة لا سيما في المنطقة القطبية، والعمل على الاستفادة مما توفره من موارد [٣٨].

وقد بقيّت القارة القطبية الجنوبية على العكس من القطب الشمالي بعيده عن التنافس الدولي لفترة طويلة من الزمن، كما إن معاهده القطب الجنوبي لعام ١٩٥٩ كانت سبباً في هدوء هذه المنطقة على الصعيد الدولي، إذ ساهمت في تقليل النزاعات عن طريق تجميد إدعاءات السيادة على أراضي القارة، ومنع ايّ مطالبات سيادية جديدة في القارة القطبية لا سيما من الدول الساعية لاستغلال الثروات هناك [٣٩]. لقد كانت اتفاقية القطب الجنوبي لعام ١٩٥٩ واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ هي الحاجز الأساسي مع الجليد لجعل صناع السياسات حول العالم مهتمين بمعالجة النزاعات المتعلقة بالسيادة حول القطب الجنوبي، لذلك كان يتمّ ترويج مصطلح استثناء القطب الجنوبي للإشارة إلى وسائل الحوكمة التي نظمت القارة، لكن مع ذوبان الجليد وتغير المناخ أصبحت الدول لديها أطماع متزايدة في الاستثمار في المنطقة القطبية مدفوعة برغبة كبيرة بإزالة الغطاء القانوني وإعادة ترتيب الوضع القانوني القائم مُنذ الحرب العالمية الثانية [٤٠].

جذبت القارة القطبية التي تضم أراضي غنية ومياه ثلاث محيطات فضلاً عن الجزر الموجودة هناك اهتمام القوى العالمية [٤١]. وتتقاطع المصالح الدولية في القطب الجنوبي في مجالات متعددة سيتم تسليط الضوء عليها بشكل منفصل بهدف فهم مسارات التنافس الدولي في أهم المشاعات العالمية بشكل قاد إلى الاندفاع المحموم والشرس وتشمل هذه المجالات:

١. **التنافس في مجال التعدين:** أصبحت الدول اليوم بحاجة ماسة الى سد احتياجاتها من الموارد الأمر الذي دفعها إلى استغلال كل ما هو موجود في الكون، واذا ما اضفنا الى هذا الاحتياج ما كشف عنه التغير المناخي من إمكانية الوصول الى المناطق القطبية فاننا سوف نرى اندفاع متزايد. فقد أظهرت

تجربة القطب الشمالي بعد ذوبان الجليد والانهار الجليدية كيف سارعت الدول المعنية لتعزيز حضورها هناك لتزداد حالة العسكرة في محاولة لكسب النفوذ والسيطرة وما يترتب عليها[٤٢]. في القطب الجنوبي لا يمكن حدوث هذا مثلما حدث في النصف الشمالي من الكرة الأرضية بسبب الطبيعة القانونية الموجودة.

وتُعدّ ثروات القارة القطبية الجنوبية من المعادن، والنفط، والغاز، مكسبًا طويل الأمد، لذلك تتطلع الدول إليها ومن المتوقع أن تُراجع معاهدة حظر التعدين في القارة خلال السنوات القادمة[٤٣]. والتي تحمي احتياطيات ثمينة من خام الحديد، والفحم، والكروم، بحلول عام ٢٠٤٨، وقد تُطعن فيها قبل ذلك، وقد اكتشف باحثون في السنوات الاخيرة (رواسب كيمبرلايت) وهذا يعني إمكانية وجود الماس، تُشير التقديرات الجيولوجية أن القارة القطبية الجنوبية تحتوي على ما لا يقل عن (٣٦) مليار برميل من النفط والغاز الطبيعي[٤٤].

ومما زاد من تعقيدات الأنشطة التعدينية في القطب الجنوبي هو الأمر التنفيذي الذي وقعة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في نيسان/ أبريل ٢٠٢٥، والذي يسمح بتوسيع نطاق عمليات التعدين في قاع البحر. وتنظم عملية التعدين في قاع البحار عن طريق اتفاقية الأمم المتحدة للبحار لعام ١٩٨٢ التي لم تصادق عليها الولايات المتحدة الامريكية. وهذا ما يدفع باحثين في الدراسات السياسية المتعلقة بالقطب الجنوبي مثل أستاذة الدراسات القطبية في معهد الدراسات السياسية في باريس **(دعاء عبد المتعال)** للقول بأن الإجراءات الأحادية اذا اصبحت القاعدة في إدارة الموارد العالمية المشتركة، كقاع البحار العميقة، فما مدى متانة الإجماع الذي يحمي القارة القطبية الجنوبية؟ فكلاهما منطقتان خارجتان عن نطاق الولاية الوطنية، وتخضعان لاتفاقيات دولية متعددة الأطراف تعتمد بشكل كبير على التماسك السياسي وعندما تطغى الضرورات الاستراتيجية، قد تتعرض الإدارة التعاونية للضغوط[٤٥].

لا تزال هناك عقبات هائلة أمام عمليات التعدين في القطب الجنوبي، مثل الجبال الجليدية العائمة التي قد تُعرّض المنصات البحرية للخطر، فضلاً عن ذلك هناك بعد المسافة، حيث توجد بعض الرواسب المعدنية في مواقع عاصفة على قارة أكبر من قارة أوروبا، وتتراوح فيها درجات الحرارة الشتوية حول (٧٠) درجة فهرنهايت تحت الصفر أي ما يعادل (٢١,١) درجة مئوية[٤٦].

٢. **التنافس الثقافي:** إن العديد من الدول تتنافس حول الاحقية وادعاء السيادة في القارة ومن صور ذلك هي تسمية الأماكن هناك. إذ تؤدي عملية تسمية الأماكن نوعاً من الوظيفة الرمزية والثقافية في فرض النفوذ، ولأن القارة القطبية الجنوبية منطقة متنازع عليها جيوسياسياً، فإن أسماء محطات الأبحاث والمناظر الطبيعية وغير ذلك في القارة القطبية الجنوبية تُمثل غرضاً أيديولوجيًا يساعد في تعزيز المطالبات بالقارة القطبية الجنوبية من قبل الدول، وهو نوع من القوة الثقافية للدول المعنية [٤٧].

ويلاحظ بأنّ العديد من الدول أنشأت ما يسمى لجان تسمية الأماكن التي تمنح أسماء للأراضي في القطب الجنوبي، ووفق إحصاءات اللجنة الدائمة للمعلومات الجغرافية فقد أطلقت الولايات المتحدة (١٣,١٩٣) اسماً، والمملكة المتحدة (٥,٠٤٧)، وروسيا(٤,٨٠٨) ، وكل من أستراليا والأرجنتين حوالي(٢,٥٠٠) ، والصين(٣٥٩) [٤٨].

كما أنشأت روسيا أسلوب خاص بها في التسمية منذ عام ٢٠٠٨ يسمى أسلوب وضع المعالم مستهدفة إعطاء أسماء روسية على عدد من قمم الجبال في القارة، تنذر هذه السياسات بنهاية حالة التعاون الدولي حول هذه القارة نتيجة للرغبة الكبيرة للدول بالاستيلاء على مصادر وثروات القارة [٤٩].

٣. **التنافس في مجال البنية التحتية:** هناك تنافس متزايد ومحموم بين الدول المهتمة بالقطب الجنوبي في انشاء البنى التحتية. تمتلك روسيا عشر محطات بحثية في القطب الجنوبي، يعمل نصفها على مدار العام، لكنها تعاني من الإهمال والتقادم، وبينما تتنافس روسيا مع الصين التي تدير أربع محطات وتستعد لافتتاح خامسة، تبقى الاستراتيجية الروسية في القطب غير واضحة مقارنة بالنهج الصيني، ورغم ذلك تواصل روسيا الإستثمار في الموارد الطبيعية وتعزيز البنية التحتية ذات الاستخدام المزدوج في محطاتها، مع حضور عسكري أكثر وضوحاً من الجانب الصيني[٥٠]. كما افتتحت كوريا الجنوبية قاعدتها البحثية الثانية في القطب الجنوبي عام ٢٠١٤، معتبرةً إياها منصة لاختبار الروبوتات الكورية في البيئات شديدة القسوة، وفي الوقت نفسه تستعد بيلاروسيا بدعم روسي لبناء أول محطة لها هناك، بينما أعلنت كولومبيا هذا العام رغبتها في اللحاق بالدول الأميركية الجنوبية الأخرى التي تمتلك وجودًا بحثيًا في القارة القطبية الجنوبية[٥١].

٤. **التنافس حول السيادة:** عندما أبحر الغربيون في المحيط الجنوبي في القرن التاسع عشر، كان هدفهم الرئيسي هو جني الموارد البحرية الحية، أي الفقمات والحيتان خلال القرن العشرين، ارتبطت المطالبات الإقليمية التي صاغتها دول مثل الأرجنتين، وأستراليا، وتشيلي، وفرنسا، والنرويج، ونيوزيلندا، والمملكة المتحدة، ارتباطًا مباشرًا باحتكار الموارد البحرية الحية في المنطقة والوصول إليها [٥٢].

وقد طرحت هذه الدول هذه المطالبات في غياب مفاوضات دولية منظمة، ولجأت بدلاً من ذلك إلى إعلانات أحادية الجانب في التشريعات الوطنية أو بيانات دولية صادرة عن مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، وجرى تبرير هذه المطالبات عادةً باستخدام مزيج من بعض المبادئ القانونية الدولية المعترف بها للحق في ملكية الأرض، الاكتشاف، والقرب الجغرافي، والتواصل الإقليمي، والتقارب الجيولوجي، والحقوق الموروثة، والاحتلال، والإجراءات الرسمية للحيازة، وتنفيذ الإجراءات الإدارية، ومبدأ القطاع المتمثل في استخدام خطوط الطول لترسيم الحدود، ونشير هنا إلى إن استراليا لوحدها طالبت بحوالي (٤٢٪) من مساحة القارة، أدى هذا الوضع إلى توترات كبيرة على الأرض، حيث قامت الدول بتمزيق أعلام بعضها البعض، وتدمير محطات البحث العلمي التابعة لها، وإرسال بعثات متنافسة إلى المواقع نفسها، بل وحتى الطعن في مطالبات بعضها البعض أمام محكمة العدل الدولية[٥٣].

المبحث الرابع: مستقبل القارة القطبية الجنوبية: سيناريوهات التعاون الدولي ومجالات التنافس الجيوسياسي

لا يزال الوضع القانوني القائم في القارة الجنوبية يُشكل حاجزاً أمام الأطماع التنافسية، إلاّ إن تزايد حِدّة المنافسة حول الموارد، وطرق النقل، سوف يُزيد من فرص التوغل في اراضي القارة في المستقبل، كما يُشكل التغير المناخي عاملاً حاسماً في زيادة الاطماع الدولية في القطب الجنوبي إذ إن ازدياد الذوبان الجليدي خلال السنوات الأخيرة يفتح المجال أمام فرضية توسع النشاط البشري هناك سواء في التعدين أو طرق النقل البحرية وحتى التواجد البشري المستمر.

من جانب أخر يُمثل الصعود السلمي في النظام الدولي من قبل عدد من القوى لا سيما الصين، والبرازيل، وكوريا الجنوبية، والهند، فرصة لتعزيز التعاون في اطار الأنشطة العلمية والاستكشافية، ويمكن وصف هذه الأنشطة التي تجري في القطب الجنوبي بأنه الاستيعاب السلمي للقوى الصاعدة الباحثة عن أدوار قيادية على المستوى العالمي في مجال الحوكمة القطبية[٥٤].

كما تُشكل القارة بغطائها الجليدي الصلب واطارها والقانوني الخاص حاجزاً امام التدفقات الخارجية على الأقل في الوقت الحاضر، فلا تزال بعيدة عن التأثيرات العميقة للعولمة مقارنة بباقي مناطق العالم، فلا تزال لم تتعرض الى **(ليونة الحدود)** الناتجة عن التدفقات الثقافية والاقتصادية وحركة الناس والسلع والمعلومات[٥٥]. كما ساهم الاطار القانوني معاهدة القطب الجنوبي في تعديل سلوك الجهات الفاعلة ولا سيما إعادة توجيه الأولويات نحو حماية البيئة في القارة[٥٦].

الا ان هناك احتماليات لتحول التعاون القطبي من نهج الدبلوماسية العلمية الى نهج اقصائي وتنافسي يأخذ ابعاداً عسكرية لا سيما في ظل الرغبة غير المسبوقة في السيطرة على موارد القارة وهذا ما يطرح ثلاث سيناريوهات قد يكون أحدها هو المستقبل لعملية الحوكمة القطبية.

١. **السيناريو الأول: استمرار الوضع القائم:** بقاء نظام الحوكمة القطبي الحالي بدون أيّ تغيير، مع استمرار المعاهدات أو الترتيبات القائمة بشكلها الحالي. فضلاً عن استمرار الدول في تشغيل محطاتها البحثية، والتعاون العلمي في اطار تعاوني، وعدم التوسع في النشاط التجاري. ويدعم هذا التوجه هو إن حظر عملية التعدين في القطب الجنوبي لا ينتهي في عام ٢٠٤٨ مثلما يروج له، بل إن حظر التعدين جاء بشكل مطلق لكن إمكانية تعديل بنود بروتوكول مدريد سوف تكون قابلة للتعديل في عام ٢٠٤٨[٥٧].

٢. **السيناريو الثاني: تدهور الحوكمة القطبية:** احتمالية تراجع الزامية معاهدة القطب الجنوبي وملحقاتها نتيجة زيادة التنافس الدولي والضغوط الجيوسياسية التي تكون بسبب الموارد القطبية، مما يؤدي الى زيادة الانشطة العسكرية والتجارية وعدم احترام النظم البيئية الحساسة في القارة، وهذا السيناريو يطرح امكانية زيادة الغموض بشأن عمليات التعدين والانشطة التجارية في القارة.

٣. **السيناريو الثالث: تطوير الأطر الحاكمة في القارة:** يطرح هذا السيناريو نظرة مستقبلية متفائلة تقوم على الشعور بالمسؤولية الدولية تجاه القارة القطبية قد يدفع باتجاه تحديث الأطر القانونية وزيادة التعاون العلمي والعمل على الحفاظ على البيئة، مما يؤدي إلى الحفاظ على القارة من الناحية البيئية والقانونية.

الخاتمة.

منذُ القرن الماضي بدأت حركة دولية واسعة للسيطرة على المشاعات العالمية والاستفادة من ثرواتها وتنظيم ادارتها واستغلالها لا سيما من قبل الدول الصناعية المتقدمة، وتشمل هذه المشاعات مناطق واسعة ومتنوعة تمتد من أعالي البحار وصولاً الى الفضاء الخارجي، وركزت هذه الدراسة على حالة القطب الجنوبي لاعتبارات متعددة أهمها إن الحالة لم تبحث بشكل كافٍ، فضلاً عن زيادة المناقشات التي بدأت تُثار حولها بعد أن تزايدت أهميتها على الصعيد الدولي وبشكل خاص أهميتها الاقتصادية والجيوسياسية.

وقد اثارت المنافسة الدولية المتزايدة في العصر الحديث حول السيطرة وتأكيد النفوذ في القارة القطبية الجنوبية إلى استدعاء السباق الدولي الذي كان سائداً في القرن الماضي في حقبة الحرب الباردة للسيطرة على المناطق الجيوسياسية المهمة في العالم، لكن هذه المرة الدافع هو الاقتصاد، والموارد، والنفوذ، والسيطرة السياسية.

ان التنافس الدولي المدفوع بالمصالح الوطنية الضيقة قد يشكل عاملاً مهدداً لاستقرار المنطقة لا سيما ان السلوك السياسي الخارجي التي رسخها الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) في كسر المعاهدات في سبيل المصلحة الأمريكية فقط، سوف تدفع هذه السلوكيات الدول إلى البحث عن مصالحها بعيداً عن عمليات الحوكمة التقليدية التي كانت سائدة في تنظيم وإدارة القارة القطبية.

من جانب أخر تظهر الدول الجديدة التي انضمت الى اتفاقية القطب الجنوبي سوف تجد إن المعاهدة لا تلبي طموحاتها ومصالحها وهذا ما يعني انها سوف تكون عاملاً في المستقبل لفتح الباب امام التعديل او رفض الوضع الراهن للحوكمة القطبية، وهذا ما يُشكل عاملاً لعدم الاستقرار من الممكن ان يتم استغلالة في ظل عودة الاستقطابات الدولية لكن بصورة مختلفة عن ما كان سائد في السابق.

الهوامش:

(١) لا يوجد نص قانوني يحمي المشاعات العالمية بشكل مطلق بل توجد مجموعة من المعاهدات التي تنظم وتحمي المشاعات مثل معاهدة القطب الجنوبي لعام ١٩٥٩، معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

(2) Marianne Riddervold & Akasemi Newsome, Introduction: cooperation, conflict, and interaction in the global commons, International Relation, vol (35), issue (3), August 2021, p. 365.

(3) Nico Schrijver, Managing the global commons: common good or common sink? Third World Quarterly, vol (37), issue (7), April 2016, p. 1253.

(4) United Nations, Global Governance and Governance of the Global Commons in the Global Partnership for Development Beyond 2015, January 2013, p. 5.

(5) Magnus Wijkman, Managing the global commons, International Organization, vol (36), issue (3), 1982, p. 512.

(6) Raphael S. Cohen, et al., Great Power Cooperation in the Global Commons, The RAND Corporation, Research Report, Santa Monica, Calif, February 2023, p.2.

(7) Nico Schrijver, op, cit, p. 1253.

(٨) إيهاب جمال كسيبة، مفهوم التراث المشترك للإنسانية في القانون الدولي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية والشرعية، العدد (١٢)، المجلد (١)، ٢٠١٥، ص ٣٥١.

(9) Nihreieva O., The common heritage of humankind and global commons: interrelation between concepts, Constitutional State, vol (39), September 2020, p. 87-89.

(10) United Nations, op, cit, p.6.

(11) Rutger Hagen & Christophe Crombez, Governance of the global commons: a question of supply and demand, the answer of polycentricism, in: The Commons and a New Global Governance, (Ed) Samuel Cogolati and Jan Wouters, Edward Elgar Publishing, Cheltenham/ UK & Northampton/ USA. 2018, p. 102.

(12) United Nations, op, cit, p.6.

(13) Rutger Hagen & Christophe Crombez, op, cit, p. 103.
(14) Magnus Wijkman, op, cit, p. 513.
(١٥) الحسين شكراني، تناقضات القانون الدولي: مدخل تحليلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٩، ص١٦٣.
(١٦) إيهاب جمال كسيبة، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٥.
(١٧) عبد الله يوسف أحمد راشد الحوسني، القواعد العامة لاستخدام الفضاء الخارجي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، العدد (١٨)، المجلد (١)، ٢٠٢١، ص ٢١٨.
(18) Jeffrey McGee, David Edmiston, Marcus Haward, The Future of Antarctica Scenarios from Classical Geopolitics, Springer, Springer Nature Singapore Pte Ltd, 2022, p. 2.
(١٩) محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، ط٧، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٨، ص ٥٠٢.
(20) Hasim Turker, Charting a Course in Troubled Waters: Towards a New Cold War in Global Commons, Journal of Asian Security and International Affairs, vol (1), issue (1), February 2024, p. 52.
(٢١) محمد سويد، أثر الذكاء الاصطناعي في السياسات الحكومية ودورة في تكوين بنية النظام الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٥٦٢)، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥، ٩٤.
(22) Gerald Stang, Global commons: Between cooperation and competition, European Union Institute for Security Studies, April 2013, p.1.
(23) Hasim Turker, op, cit, p. 52.
(24) Scott Jasper, Conflict and cooperation in the global commons: a comprehensive approach for international security, Georgetown University Press, Washington DC, 2012, p. 85.
(25) Ibid, p. 69.
(26) Gerald Stang, op, cit, p. 2.
(27) Isabel Feichtner & Surabhi Ranganathan, International Law and Economic Exploitation in the Global Commons: Introduction, The European Journal of International Law, vol (30), issue (2), May 2019, p. 542.
(28) Surabhi Ranganathan, Global Commons, The European Journal of International Law, vol (27), issue (3), August 2016, p. 694.
(٢٩) مارجو فيروس، الحوكمة البحرية العالمية وإدارة المحيطات من أجل تحقيق الهدف رقم ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، أيار مايو،٢٠١٧، متاح على الرابط: https://www.un.org/ar/chronicle/article/19988
(30) Surabhi Ranganathan, op, cit, p.696.
(31) Eduardo Araral, Maitreyee Mukherjee, Faye Victoria Sit Ying Qi & Serik Orazgaliyev, Water commons: a critical appreciation and revisionist view, in: Routledge Handbook of the Study of the Commons, (ed) Blake Hudson, Jonathan Rosenbloom, Dan Cole, London, Routledge, 2019, p. 148.
(32) Rebecca Staudenmaier, Microplastics Found in Antarctica's Food Chain for First Time, Deutsche Welle, 24 June 2020. Available in: https://amp.dw.com/en/microplastics-found-for-first-time-in-antarcticas-food-chain/a-53919919
(٣٣) المادة (١): معاهدة القطب الجنوبي لعام ١٩٥٩.
(34) Jeffrey McGee, David Edmiston, Marcus Haward, op, cit, p. 106.
(35) Ishii, N. et al., Global Commons Stewardship Index 2024, SDSN, Yale Center for Environmental Law & Policy, and Center for Global Commons at the University of Tokyo, Paris; New Haven, CT; and Tokyo, 2024, p.8-13.
(36) Andrew Jackson, Who Saved Antarctica? The Heroic Era of Antarctic Diplomacy, Palgrave McMillan. London, 2021, p. 302.
(37) Isabelle Bond & James Mortensen, The changing value of Antarctica to Australia's security policy, Australian Journal of International Affairs, vol (77), issue (3), May 2023, p. 301.
(38) Edward H. Huijbens, Reframing the Antarctic as polar planetary commons: moving beyond rights of nature, The Polar Journal, vol (14), issue (2), November 2024, p. 504.

(39) See: Danial F. Runde & Henry Ziemer, Great Power Competition Comes for the South Pole. CSIS. 16 February 2023. Available in: https://www.csis.org/analysis/great-power-competition-comes-south-pole . And See: Cecilia I. Silberberg, The Near Future Governance of Antarctica: Challenges and Opportunities, Environmental Policy and Law, vol (55), issue (1), May 2025, p. 7.

(40) Doaa Abdel -Motaal, High North and the Antarctic. In: Handbook on Geopolitics and Security in the Arctic the High North Between Cooperation and Confrontation. (ed) Joachim Weber. Springer Nature, Switzerland, 2020, p.364.

(41) Natalia Azarova, Competition Among Russia, China, and United States Heats Up in Antarctic. Hybrid War: Russia vs. the WestRelaunching U.S.-Russia Dialogue, Carnegie Center. Moscow. Available in: https://carnegie.ru/commentary/84886

(٤٢) محمد عمار، قطب شمالي بلا جليد: التغيُّرات البيئية وتأثيراتها الجيوسياسية عربيًّا، مجلة المستقبل العربي، العدد (٥٣٦)، تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٢٣، ص ١٢٧.

(٤٣) يشير حظر التعدين هنا الى ما جاء في بروتوكول مدريد والمعروف باسم (بروتوكول حماية البيئة لمعاهدة القطب الجنوبي) في عام ١٩٩٨، وهو عبارة عن ملحق تكميلي في المعاهدة يهدف الى حماية البيئة، تنص المادة (٧) من البروتوكول على منع وحظر الأنشطة التعدينية على القارة باستثناء أغراض البحث العلمي، ويدور النقاش حول تعديل هذه المادة بعد مرور (٥٠) عاماً على دخول المعاهدة حيز النفاذ استناداً الى المادة (٢٥) من ذات البروتوكول.

(44) Simon Romero, Countries Rush for Upper Hand in Antarctica, The New York Times, 29 December 2015. Available in: https://www.nytimes.com/interactive/2015/12/29/world/countries-rush-for-upper-hand-antarctica.html

(45) Doaa Abdel- Motaal, Undersea mining push could echo in Antarctica, Australian Strategic Policy Institute, 17 June 2025. Available in: https://www.aspistrategist.org.au/undersea-mining-push-could-echo-in-antarctica/

(46) Simon Romero, op, cit.

(47) Neil Lindsay & Hing Key Yoon, Toponyms on the ice: The symbolic and iconographical role of Antarctic research base names, Polar Record, vol (57), June 2021, p. 1.

(48) Doaa Abdel -Motaal, High North and the Antarctic, op, cit, p.374.

(٤٩) حنان نايف ملاعب، التعاون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٥، ص ٦٧.

(50) Danial F. Runde & Henry Ziemer, op, cit.

(51) Simon Romero, op, cit.

(52) Nicolas Kempf, The Antarctic Treaty System and the Antarctic Mineral Moratorium Current Status and Coming Challenges, In: Non-use Measures for Global Goods and Commons in International Law, (ed) Solène Guggisberg & Catherine Blanchard. Brill. Leiden & Boston, 2025, p.314.

(53) Doaa Abdel -Motaal, High North and the Antarctic, op, cit, p.

(٥٤) سليم قسّوم، استيعاب القوى الصاعدة وإدارة الانتقال السلمي للقوة هل سيكون صعود الصين سلمياً، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٢٤، ص ٥٥-٥٤.

(٥٥) مصطفى بخوش، الحدود مناطق تماس وصراع أم جسور تكامل واندماج، سلسلة دراسات استراتيجية (٢٠٨)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٢٢، ص ٦٨.

(56) Marcus Haward & Andrew Jackson, Antarctica: geopolitical challenges and institutional resilience, The Polar Journal, vol (13), no (1), 2023, p.33.

(57) Anthony J. Press, The Antarctic Treaty System: Future Mining Faces Many Mathematical Challenges, The Yearbook of Polar Law VII, vol (7), no (1), Brill, December 2015, p. 625.

قائمة المصادر

اللغة العربية.

أولاً: الاتفاقيات.

١) معاهدة القطب الجنوبي لعام ١٩٥٩.

٢) بروتوكول حماية البيئة لمعاهدة القطب الجنوبي لعام ١٩٩٨.

ثانياً: الكتب.

١) الحسين شكراني، تناقضات القانون الدولي: مدخل تحليلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٩.

٢) حنان نايف ملاعب، التعاون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٥.

٣) سليم قسّوم، استيعاب القوى الصاعدة وإدارة الانتقال السلمي للقوة هل سيكون صعود الصين سلمياً، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٢٤.

٤) محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، ط٧، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٨.

٥) مصطفى بخوش، الحدود مناطق تماس وصراع أم جسور تكامل واندماج، سلسلة دراسات استراتيجية (٢٠٨)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٢٢.

ثالثاً: الدراسات والدوريات.

١) إيهاب جمال كسيبة، مفهوم التراث المشترك للإنسانية في القانون الدولي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية والشرعية، العدد (١٢)، المجلد (١)، ٢٠١٥.

٢) عبد الله يوسف أحمد راشد الحوسني، القواعد العامة لاستخدام الفضاء الخارجي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، العدد (١٨)، المجلد (١)، ٢٠٢١.

٣) محمد سويد، أثر الذكاء الاصطناعي في السياسات الحكومية ودورة في تكوين بنية النظام الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٥٦٢)، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥.

٤) محمد عمار، قطب شمالي بلا جليد: التغيُّرات البيئية وتأثيراتها الجيوسياسية عربيًا، مجلة المستقبل العربي، العدد (٥٣٦)، تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٢٣.

رابعاً: الانترنت.

١) مارجو فيروس، الحوكمة البحرية العالمية وإدارة المحيطات من أجل تحقيق الهدف رقم ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، أيار/ مايو،٢٠١٧، متاح على الرابط:
https://www.un.org/ar/chronicle/article/19988

اللغة الإنكليزية.

First: Books.

1) Andrew Jackson, Who Saved Antarctica? The Heroic Era of Antarctic Diplomacy, Palgrave McMillan. London, 2021.
2) Doaa Abdel -Motaal, High North and the Antarctic. In: Handbook on Geopolitics and Security in the Arctic the High North Between Cooperation and Confrontation. (ed) Joachim Weber. Springer Nature, Switzerland, 2020.

3) Eduardo Araral, Maitreyee Mukherjee, Faye Victoria Sit Ying Qi & Serik Orazgaliyev, Water commons: a critical appreciation and revisionist view, in: Routledge Handbook of the Study of the Commons, (ed) Blake Hudson, Jonathan Rosenbloom, Dan Cole, London, Routledge, 2019.
4) Ishii, N. et al., Global Commons Stewardship Index 2024, SDSN, Yale Center for Environmental Law & Policy, and Center for Global Commons at the University of Tokyo, Paris; New Haven, CT; and Tokyo, 2024.
5) Jeffrey McGee, David Edmiston, Marcus Haward, The Future of Antarctica Scenarios from Classical Geopolitics, Springer, Springer Nature Singapore Pte Ltd, 2022.
6) Nicolas Kempf, The Antarctic Treaty System and the Antarctic Mineral Moratorium Current Status and Coming Challenges, In: Non-use Measures for Global Goods and Commons in International Law, (ed) Solène Guggisberg & Catherine Blanchard. Brill. Leiden & Boston, 2025.
7) Rutger Hagen & Christophe Crombez, Governance of the global commons: a question of supply and demand, the answer of polycentricism, in: The Commons and a New Global Governance, (Ed) Samuel Cogolati and Jan Wouters, Edward Elgar Publishing, Cheltenham/ UK & Northampton/ USA. 2018.
8) Scott Jasper, Conflict and cooperation in the global commons: a comprehensive approach for international security, Georgetown University Press, Washington DC, 2012.

Second: Journals.

1) Anthony J. Press, The Antarctic Treaty System: Future Mining Faces Many Mathematical Challenges, The Yearbook of Polar Law VII, vol (7), no (1), Brill, December 2015.
2) Cecilia I. Silberberg, The Near Future Governance of Antarctica: Challenges and Opportunities, Environmental Policy and Law, vol (55), issue (1), May 2025.
3) Edward H. Huijbens, Reframing the Antarctic as polar planetary commons: moving beyond rights of nature, The Polar Journal, vol (14), issue (2), November 2024.
4) Hasim Turker, Charting a Course in Troubled Waters: Towards a New Cold War in Global Commons, Journal of Asian Security and International Affairs, vol (1), issue (1), February 2024.
5) Isabel Feichtner & Surabhi Ranganathan, International Law and Economic Exploitation in the Global Commons: Introduction, The European Journal of International Law, vol (30), issue (2), May 2019.
6) Isabelle Bond & James Mortensen, The changing value of Antarctica to Australia's security policy, Australian Journal of International Affairs, vol (77), issue (3), May 2023.
7) Magnus Wijkman, Managing the global commons, International Organization, vol (36), issue (3), 1982.
8) Marcus Haward & Andrew Jackson, Antarctica: geopolitical challenges and institutional resilience, The Polar Journal, vol (13), no (1), 2023.

9) Marianne Riddervold & Akasemi Newsome, Introduction: cooperation, conflict, and interaction in the global commons, International Relation, vol (35), issue (3), August 2021.
10) Neil Lindsay & Hing Key Yoon, Toponyms on the ice: The symbolic and iconographical role of Antarctic research base names, Polar Record, vol (57), June 2021.
11) Nico Schrijver, Managing the global commons: common good or common sink? Third World Quarterly, vol (37), issue (7), April 2016.
12) Nihreieva O., The common heritage of humankind and global commons: interrelation between concepts, Constitutional State, vol (39), September 2020.
13) Surabhi Ranganathan, Global Commons, The European Journal of International Law, vol (27), issue (3), August 2016.

Third: Reports:

1) Gerald Stang, Global commons: Between cooperation and competition, European Union Institute for Security Studies, April 2013.
2) Raphael S. Cohen, et al., Great Power Cooperation in the Global Commons, The RAND Corporation, Research Report, Santa Monica, Calif, February 2023.
3) United Nations, Global Governance and Governance of the Global Commons in the Global Partnership for Development Beyond 2015, January 2013.

Fourth: Internet:

1) Doaa Abdel- Motaal, Undersea mining push could echo in Antarctica, Australian Strategic Policy Institute, 17 June 2025. Available in: https://www.aspistrategist.org.au/undersea-mining-push-could-echo-in-antarctica/
2) Danial F. Runde & Henry Ziemer, Great Power Competition Comes for the South Pole. CSIS. 16 February 2023. Available in: https://www.csis.org/analysis/great-power-competition-comes-south-pole
3) Natalia Azarova, Competition Among Russia, China, and United States Heats Up in Antarctic. Hybrid War: Russia vs. the WestRelaunching U.S.-Russia Dialogue, Carnegie Center. Moscow. Available in: https://carnegie.ru/commentary/84886
4) Rebecca Staudenmaier, Microplastics Found in Antarctica's Food Chain for First Time, Deutsche Welle, 24 June 2020. Available in: https://amp.dw.com/en/microplastics-found-for-first-time-in-antarcticas-food-chain/a-53919919
5) Simon Romero, Countries Rush for Upper Hand in Antarctica, The New York Times, 29 December 2015. Available in: https://www.nytimes.com/interactive/2015/12/29/world/countries-rush-for-upper- hand-antarctica.html